

## البناء النحوي وأثره في الدلالة: دراسة نصية في مقامات الحريري (الحذف والإحالة نموذجاً)

بندر مجرم الخالدي\*

### ملخص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على العلاقات اللغوية وغير اللغوية المرتبطة بشكل التركيب النحوي، لما لها من أثر كبير على المعنى النحوي والدلالي للكلمة، وذلك من خلال التطبيق على مقامات الحريري، حيث يحاول الباحث تطبيق بعض وسائل نحو النص على تلك المقامات، بغية الكشف عن وسائل الاتساق النصي - سواء أكانت الوسائل اللغوية أم المعجمية- التي تؤدي إلى الترابط بين مكونات المقامة الداخلية وفضائها الخارجي. وهذا ما ستعرض له الدراسة خلال الورقات القادمة.

**الكلمات الدالة:** البناء النحوي، مقامات الحريري، العلاقات اللغوية.

### المقدمة

نحمد الله تعالى ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، وبعد.

شهدت الدراسات اللغوية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي تطورات هائلة. ومن هذه الدراسات ما عرف بـ "نحو النص". ويركز نحو النص في بحثه لنصية النص على التماسك النصي، وهو قائم على علاقات اتساق بين الوسائل اللغوية التي تصل بين العناصر المكونة للنص، وعلى علاقات انسجام تشمل العلاقات المعنوية الظاهرة والمخفية والمعطيات المشكلة لإطار تلقي النص.

وفي ضوء نحو النص سعى هذا البحث، لمحاولة توظيف تقنياته ووسائله في ممارسة تطبيقية على مقامات الحريري. ومما يدفع إلى دراسة المقامات، فإن الناظر في الدراسات في هذا المجال يلحظ أنها قليلة.

لذا تناول هذا البحث: (البناء النحوي وأثره في الدلالة: دراسة نصية في مقامات الحريري) (الحذف والإحالة نموذجاً)، حيث يعرض فيه الباحث للعلاقات اللغوية وغير اللغوية المرتبطة بشكل التركيب النحوي، كالفونيمات الصوتية للمبنى المعجمي، والمقاطع، والكلمة التي تُعد جزءاً من التركيب النحوي، لما لهم من تأثير كبير على المعنى النحوي والدلالي للكلمة، ووسائل الربط النصي في مقامات الحريري مثل (الحذف والإحالة).

### الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة في مقامات الحريري، وقع الباحث على بعضها، هذه الدراسات منها ما يركز على نص المقامات، ومنها ما يتخذ من الحريري نموذجاً لها، ومنها: رسالة ماجستير بعنوان: "القضايا النحوية ذات الطابع الأسلوبية في مقامات الحريري" هذال نداء عاذي العتيبي، جامعة القاهرة 2008م، تناولت الباحثة فيها القضايا النحوية المؤثرة في مقامات الحريري من الناحية الأسلوبية، وهي دراسة لا تتقابل مع هذه الدراسة في شيء<sup>(1)</sup>.

وجاءت دراسة الدكتور/ عرفة حلمي عباس عن: الاقتباس القرآني والحديثي في مقامات الحريري، دراسة منشورة، اهتمت بما اعتمد عليه الحريري من آيات قرآنية وأحاديث نبوية تعد شواهد لغوية في المقامات وأثرها في النص مما يجعل هذه الدراسة دراسة أدبية في المقام الأول<sup>(2)</sup>.

ثم جاءت بعض البحوث المنشورة في مجالات علمية محكمة اطلع الباحث منها على: مقامات الحريري والدراسات اللغوية للأستاذ/ محمود الحسن<sup>(3)</sup>، وهذه تهتم بنشأة فن المقامات، والحريري ومؤلفاته وأسلوبه.

### منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة موضوع الدراسة من خلال عينة الدراسة: "مقامات الحريري"، ثم يقوم الباحث بتحليل هذا الوصف وتصنيفه.

### تعريف المقامات لغةً واصطلاحاً:

**المقامة لغة:** موضع القدمين، والمقام والمقامة: بالضم: الإقامة والمقامة بالفتح: المجلس والجماعة من الناس<sup>(4)</sup>.

\* جامعة الكويت، الكويت. تاريخ استلام البحث 2013/4/18، وتاريخ قبوله 2013/10/30.

وقال الأعلام الشنتمري: سميت المقامات بذلك، لأن الرجل كان يقوم في المجلس، فيحضر على الخير ويصلح بين الناس، وأراد بالمقامات أهلها وذلك قال: (حسان وجوههم)، والأندية: جمع ناد، وهو المجلس والمتحدث، وقوله: (ينتابها القول والفعل)، أي: يثبت فيها الجميل من القول ويعمل به (5).  
وقد وردت لفظة "مقام" في القرآن الكريم قال تعالى: (أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا) (6)

**واصطلاحاً هي:** "مجموعة حكايات قصيرة متفاوتة الحجم، جمعت بين النثر والشعر، بطلها رجل وهمي، عرف بخداعه ومغامراته وفصاحته وقدرته على قرض الشعر، وحسن تخلصه من المآزق إلى جانب أنه شخصية فكاهية نشطة تنتزع البسمة من الشفاة والضحكة من الأعماق، ويروي مغامرات هذه الشخصية التي تثير العجب وتبعث الإعجاب رجل وهمي آخر" (7).

لقد تناولت مقامات الحريري موضوعات مختلفة سواء أكانت فقه أم نحو أم وصف للأشياء والبلدان... إلخ، وبطل مقامات الحريري هو واحد من المكدين أو المتسولين يطوف من مكان إلى مكان، يستجدي الناس بفصاحته وبيانه ويحتال عليهم، ويتقابل دائماً هذا الشخص البطل المسمى بأبي زيد السروجي مع راوٍ له يحكي أخباره، وهو الحارث بن همام، ومثلهما كان أبو الفتح الاسكندري وعيسى بن هشام في مقامات الهمداني، كل ذلك بأسلوب فيه حرص على إظهار مقدرة المؤلف اللغوية والبيانية والبديعية، وفيه عرض لآراء الكاتب الأدبية والاجتماعية وغيرها في بعض الأحيان. وكما أكد عبد النافع ظليمات، أن الحرص على إظهار المهارة اللغوية والبيانية والبديعية في مقامات الحريري أقوى منه في مقامات الهمداني، وهذه تقيض بالحوادث وتنبض بالحياة أكثر من تلك (8).

وليس هذا هو موضع الحديث عن مقامات الحريري ومكانتها ولكن أراد الباحث عرضاً سريعاً للمقامات باعتبارها الأساس في تطبيق موضوع البحث.

هذا وقد جاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث:

عرض الباحث في المقدمة لتعريف المقامة لغة واصطلاحاً. وجاء المبحث الأول بعنوان: التركيب الاسمي وأثره في الدلالة.

والثاني: التركيب الفعلي وأثره في الدلالة.

ثم المبحث الثالث: وسائل للربط النصي في مقامات الحريري (الحذف والإحالة).

### المبحث الأول

#### التركيب الاسمي وأثره في الدلالة

إن الأنماط التي جاء عليها التركيب الاسمي في المادة عينة الدراسة، جاءت موافقة للصور التي ذكرها النحاة القدامى،

مثل:

- مبتدأ + خبر مفرد.

- مبتدأ + خبر جملة اسمية.

- مبتدأ + خبر جملة فعلية.

- مبتدأ + خبر شبه جملة.

- خبر + مبتدأ.

- خبر + مبتدأ محذوف.

فالأصل في الجملة الاسمية أن تتكون من مبتدأ + خبر، ذلك لأن المبتدأ هو الذي تبدأ به الجملة أو التركيب الاسمي، وقد يكون المبتدأ صريحاً أو مؤولاً بالصريح، وقد يأتي وصفاً معتمداً على نفي أو نهي أو استفهام، وفي هذه الحالة لا يكون له خبر إنما يكون له فاعل قد سد مسد الخبر، وقد اعتمدت خلال عرضي للصور السابقة الذكر في مقامات الحريري على النظر والوصف دون الإحصاء؛ نظراً لاتساع المادة عينة الدراسة.

وبعد المبتدأ يأتي الجزء المكمل له في المعنى ألا وهو الخبر الذي عرّفه النحاة بأنه الجزء الذي يكمل الفائدة مع المبتدأ بخلاف الوصف، لأنه لو كان وصفاً لكان فاعلاً ولم يكن هذا الجزء خبراً.

ففي قول الحارث ابن همام: ".... أما الحِمَامُ ميعادُك، فما إعدادُك؟ وبالمشيبِ إندازُك، فما إعدازُك..." (9).

فقد جاء الخبر لهذا المبتدأ مفرداً على شكل التركيب: مبتدأ + خبر مفرد.

وورد الخبر جملة اسمية فجاء شكل التركيب: مبتدأ + جملة اسمية، نحو قول الحارث: "والله أحقُّ أن تخشاه" (10)، وقوله: "الكتابُ الذي ينظر فيه" (11).

وهناك صورة أخرى جاءت لهذا النمط وهي: مبتدأ + جملة فعلية، نحو قول الحارث: "إن خُلَاصَةَ الجَوهرِ تظهرُ بالسَّبكِ... ويدُ الحَقِّ تصدَعُ رداءَ الشُّكِّ..." (12).

ففي هذا المثال جاء الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، وجاء أيضاً الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ، نحو قول الحارث على لسان الشاعر:

"شفقَ عَشٍّ سَنًا قَمَرٍ.. (13)، و"أَيُّ شَيْءٍ شَيَّبَ لِحْيَتِكَ" (14)، و"... وَفَعَّ الشَّوَابِ شَيْبٌ.."، و"الدَّهْرُ بالنَّاسِ قَلْبٌ..." (15).

كما لاحظ الباحث أن الفعل الماضي في بعض الصور الواردة في المادة عينة الدراسة جاء مبنياً لما يسم فاعله.

وجاءت صورة أخيرة وهي: المبتدأ + خبر شبه جملة، وقد وردت في المادة عينة الدراسة في نحو قول الحارث: "أنتَ بِمَرَأَى رَقِيبِكَ" (16).

أما صورة تقديم الخبر على المبتدأ، فجاءت في نحو قول

على الأقل- الوصف المحلى بأل التي ينوى بها الموصولية، سواء كان المبتدأ أو غير مبتدأ نحو: الحسن فعله لا يندم، وجاء الضارب محمداً؛ وذلك لأنه مركب من جهتين: الأولى كونه بمعنى الاسم الموصول والفعل، والثانية: كونه مشتملاً على وصف عامل فيما بعده، وهو في هذا قريب الشبه جداً بالمركب الاسمي الوصف كما في نحو: محمد مكرم ضيفه.

ومن خلال ما سبق نستطيع أن نقسم أهم أنواع التركيب التي يبدو فيها ملامح واضحة للعلاقة بين ظاهر اللفظ وحقيقة المعنى- إلى الأنواع الخمسة الآتية:

1- التركيب الإسنادي الأصلي، ويدخل تحته الجملتان الاسمية والفعلية بصورهما المختلفة وكذلك الجملة الوصفية، وأما التركيب الإسنادي غير الأصلي<sup>(24)</sup>، فيشمل الإسناد في المركبين الاسمين الوصف والمصدر، وسوف يأتي الحديث عنهما ضمناً في مركب الإضافة اللفظية.

2- المركب الإضافي.

3- تركيب الإتياع بواحد من التوابع المختلفة، وهي النعت والعطف بنوعيه والبدل والتوكيد.

4- مركب المصدر المؤول.

5- مركب الوصف المحلى بأل التي ينوى بها الموصولية. والتركيب الإسنادي الأصلي يشمل الجملتين: الفعلية والاسمية، والجملة الفعلية تتكون من الفعل والفاعل، والاسمية تتكون من المبتدأ والخبر أو ما يشبههما، ومن المعروف أن الخبر تتعدد صورته.

وهناك صور متعددة للعلاقة بين شكل التركيب الإسنادي الأصلي وبنية الداخلية، بعضها قد يتعلق بتقسيم جملة هذا التركيب وتصنيفها والحكم عليها، وبعضها الآخر قد يتعلق بتحليل عنصر أو أكثر من العناصر المشتمل عليها؛ سواء أكان هذا العنصر ركناً أساسياً فيه أو جزءاً منه، ومن ذلك- مثلاً- أن مفعول الفاعل فاعل في المعنى وإن كان في اللفظ مفعولاً، كما أن فاعله على عكس ذلك حيث إنه في المعنى مفعول وفي اللفظ فاعل، وذلك نحو: ضاربت زيداً وقائلته<sup>(25)</sup>.

ومن ذلك أيضاً وقوع الفعل في اللفظ ماضياً وهو في المعنى مضارع مستقبل، وذلك كما في فعلي الشرط في نحو: إن أكرمته أكرمتك<sup>(26)</sup>. وتفسير هذا أن للأفعال زمنين: زمناً صرفياً، وهو وظيفة الصيغة، وزمناً نحوياً وهو وظيفة السياق وتحدده الضمائم والقرائن، أي أن المعول عليه في تحديد الزمن هنا هو الزمن النحوي الذي لا يشترط تطابقه مع الزمن الصرفي، وإن كان أغلب أحواله أن يكون متطابقاً معه<sup>(27)</sup>.

على أن أهم أثر للعلاقة بين شكل التركيب الإسنادي الأصلي وبنية الداخلية إنما يتمثل في تقسيم جملته، وفي

الحارث: "... وفي اللُّحْدِ مَقِيلُكَ... وإلى الله مَصِيرُكَ".<sup>(17)</sup> وفيها تقدم شبه الجملة الجار والمجرور على المبتدأ، وهي صورة واجبة على نحو ما ذكر النحاة القدامى.

أما صور الحذف في التركيب الاسمي فقد جاء الخبر دون المبتدأ أو محذوف المبتدأ، في مثل قول الحارث: "ما الكتاب الذي تنتظر فيه، فقال: ديوان أبي عبادة...".<sup>(18)</sup>

وهنا يرى الباحث أن التركيب اللغوي هو في الأصل ضم كلمة إلى أخرى<sup>(19)</sup>،- بصفة عامة- نوعان، الأول: تركيب بين جزئين أو كلمتين يصير كل اثنين منهما بالتركيب جزءاً واحداً أو كلمة واحدة، ومن أمثلة هذا: المركب المزجي: كحضرموت وسيبويه، والعدي وما يشبهه: كخمسة عشر وبيت بيت وصباح ومساء، وإنما صار هذا النوع يمثل هذه الصفة من صيرورة جزأيه ككلمة واحدة، لأنه ليس بين هذين الجزئين نسبة ملحوظة<sup>(20)</sup>.

والنوع الثاني: تركيب لا يؤدي إلى صيرورة المركب مع غيره ككلمة واحدة أو اسم واحد، وهذا هو ما عناه عبد القاهر بالتعليق وجعله في النهاية مناط النظم، وهو عنده ثلاثة أقسام أساسية: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، وكل قسم من هذه الأقسام له صور وطرق مختلفة، وقد بين عبد القاهر أنه لكي يتكون الكلام أو الجملة فلا بد من مسند ومسند إليه، وهذا يتحقق بتعليق الاسم مع الاسم أو الفعل مع الاسم، ومن ثم لا يكون كلام من حرف وفعل، ولا من حرف واسم إلا في النداء لأن حرف النداء في تقدير فعل، وكذلك لا تكون جملة من فعل وفعل، ولا من حرف وحرف<sup>(21)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن معظم صور التركيب أو التعليق التي ذكرها القدماء<sup>(22)</sup> أو المحدثون<sup>(23)</sup>، لا تخرج بطريقة ما عما ذكره عبد القاهر. ويدخل "المركب الاسمي" في هذا الإطار أيضاً، وهو من وجهة نظر معينة يقصد به كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها البعض من غير طريق التبعية لتتم معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة واحدة، أو يكون عنصراً واحداً في الجملة، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة لا تكون جملة مستقلة، ويحدث هذا التحديد- من وجهة النظر هذه- على: المركب الإضافي والمصدر المؤول، والوصف والمصدر غير المبتدئين اللذين يحتاجان إلى ما يحتاج إليه فعلهما نحو: محمد مكرم ضيفه ويعجبني زيارة محمد أخاه، والأسماء الموصولة، والاسم المبهم المفسر بتميز، كما يصدق المركب الاسمي أيضاً من وجهة نظر أخرى على الأحوال والظروف المركبة وأسماء الاستفهام المركبة وما يشبهها.

وبناء على هذا التقسيم للمركب الاسمي ينبغي- في رأي الباحث- أن يدخل في إطاره- ولو من باب التقدير والمعنى

أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال<sup>(33)</sup>.

وبناء على ذلك، فالصورة الأساسية للجمل التي مسندها فعل- كما ذكر الدكتور فاضل السامرائي، وكما يفهم من كلام البلاغيين- "أن يتقدم الفعل على المسند إليه كما في الجملة (أقبل سعيد) ولا يتقدم الفاعل على الفعل أو بتعبير أدق: لا يتقدم المسند إليه على الفعل إلا لغرض يقتضيه المقام، والصورة الأساسية للجمل التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على المسند أو بتعبير آخر: أن يتقدم المبتدأ على الخبر، ولا يقدم الخبر إلا لسبب يقتضيه المقام أو طبيعة الكلام.

والفرق بين هاتين الصورتين- أعني الجملة التي مسندها فعل والجملة التي مسندها اسم- أن الجملة التي مسندها فعل إنما تدل على حدوث تقدم الفعل أو تأخره، والجملة التي مسندها اسم تدل على الثبوت... فالجملتان: (يجتهد سعيد) و(سعيد يجتهد) كلتاها تدلان على الحدوث، وإنما قدم المسند إليه لغرض من أغراض التقديم.

ومجمل أهم الأغراض التي ذكرها علماء المعاني لتقديم المسند إليه على المسند الفعلي- يتمثل في:

- 1- التخصيص والحصص.
- 2- التوكيد وإزالة الشك من ذهن السامع.
- 3- التعجيل بالمسرة أو المساءة نحو قولنا "أبوك عاد" لمن كان أبوه غائباً، "السفاح حضر".
- 4- إظهار تعظيم المسند إليه أو تحقيره، فمثال التعظيم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾<sup>(34)</sup>، ومثال التحقير: الغبي جاء.

5- الإشعار بالغرابة نحو: المقعد مشى، والأخرس نطق. الملحوظة الثالثة: أن اللغات جميعاً تتفق في التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وإن لم تكن أسس هذا التمييز واحدة<sup>(35)</sup>.

وبناء على هذه الملحوظات نرى أنه من الواجب ألا يهمل الفرق في المعنى بين الجملتين الاسمية والفعلية، وذلك "لأن الترتيب بين أجزاء التركيب وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصود به، سواء كان التركيب خبراً أو إنشأً، مثبتاً أو غير مثبت<sup>(36)</sup>. وعلى هذا فينبغي أن يراعى هذا الفرق ويلحظ، ولكن في ضوء وجود مستويين للكلام: الأول: مستوى الكلام المقصود به مجرد التخاطب والإفهام، وفي هذا المستوى ربما لا يكون اختلاف المعنى بين النمطين مقصوراً ومراداً، ولكن هذا لا يمنع أن يكون موجوداً ولو بصورة عفوية، والثاني: مستوى اللغة الأدبية التي توصف بالانفعالية والتي يعد ترتيب الكلمات من أهم ما

مسائل خاصة تتعلق بالمسند إليه عموماً والخبر، ونتناول هذين الأمرين على النحو الآتي:

#### - تقسيم التركيب الإسنادي وتصنيفه:

يمكننا من خلال الشكل أو اللفظ والمعنى أن نقسم التركيب الإسنادي الأصلي إلى نوعين من الجمل: جمل اسمية أو فعلية صريحة، وجمل وسط بين الاسمية والفعلية.

#### أ- الجمل الاسمية أو الفعلية الصريحة:

يتضح أثر اللفظ أو الشكل في تصنيف هذه الجمل في أنه العامل الأساسي في هذا التصنيف، وذلك أن الجملة من الممكن أن تكون عناصرها واحدة، واختلاف شكل هذه العناصر بالتقديم والتأخير يؤدي إلى الحكم على الجملة التي تقدم فيها المسند إليه بأنها اسمية، والحكم على الجملة التي تقدم فيها المسند الفعلي بأنها فعلية، وذلك نحو: محمد قام، وقام محمد.

واعتبار اللفظ أو الشكل أساساً في تصنيف الجملة هنا يعد من الجوانب الوصفية في النحو العربي<sup>(28)</sup>. ومن حيث النظر إلى المعنى في التصنيف، فالواضح لدينا أن معظم النحاة لم يفرقوا في المعنى بين نمطي الجملتين الاسمية والفعلية، وهذا لا يعيبهم كثيراً لأن "هذا التصنيف قائم على مراعاة اندراج كل نوع تحت جدول تصنيفي أو استبدالي معين"<sup>(29)</sup>. ومع هذا فإن ثمة ملحوظات مهمة ينبغي أن تذكر في هذا السياق:

**الملحوظة الأولى:** أن سيبويه في حديثه عن بعض تراكييب الاشتغال، فرق بين جعل الجملة اسمية وجعلها فعلية من خلال ترجيح الرفع على النصب.

**الملحوظة الثانية:** أن علماء المعاني فرقوا في المعنى بين تقديم كل من المسند إليه والمسند الفعلي على الآخر<sup>(30)</sup>، ومن هذا ما ذكره عبد القاهر من أن تقديم المسند إليه على الفعل له معنيان: جلي وخفي، فأما المعنى الجلي فهو أن تريد أن تنص على أن الفاعل واحد وتزعم أنه فاعله دون غيره، وأنه استبد به نحو: أنا كتبت كذا. وأما المعنى الخفي فهو أن يكون القصد للفاعل ولكن على أن تريد أنه قد فعل هذا الفعل وتمنع الشك من أن يظن أنه لم يفعله، مثال ذلك: هو يعطي الجزيل<sup>(31)</sup>. ومعنى هذا الكلام أن تقديم الاسم على الفعل له فائدتان: الأولى الحصر، والثانية التأكيد، أي تأكيد نسبة الفعل إلى الاسم المتقدم<sup>(32)</sup>. وفي سياق تأكيد هذه الحقيقة نجد أن عبد القاهر أيضاً يحاول أن يضع قانوناً عاماً للتقديم والتأخير، ويستشهد على ذلك بتقديم المفعول على الفعل فيقول: "واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض... فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام،

والأهم تقديم المسئول عنه<sup>(43)</sup>.

والذي نميل إليه في هذا الصدد أن تكون جملة السؤال اسمية في الظاهر والحقيقة قياساً على جواز تقدم الاسم في نحو: أزيد قام؟ فضلاً عن أن اسم الاستفهام الذي له الصدارة في التقدم هنا هو المسئول عنه.

وأما جواب هذه الجملة فينبغي أن يكون - كما ذكر ابن هشام وكما هو مشهور - جملة فعلية لورود الاستعمال القرآني مؤيداً هذا في أكثر من موضع وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَيْرُ﴾<sup>(44)</sup>، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ \* قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(45)</sup>.

#### ب- الجمل بين الاسمية والفعلية:

هذه الجمل أربعة هي:

1- الجملة الوصفية التي تبدأ بوصف معتمد على نفي أو استفهام وبعده فاعل - أو نائب فاعل - سد مسد الخبر نحو: أقادم أخواك؟

ففي مثل هذه الجملة يوجد من جانب الاسمية كونها بدئت باسم هو في الظاهر مسند إليه، ويوجد من جانب الفعلية كون هذا الاسم المبتدأ به وصفاً في معنى الفعل وهو في الحقيقة والمعنى مسند، وكذلك كون الاسم التالي لهذا الوصف هو المحكوم عليه أو الفاعل لهذا الفعل المعنوي. وقد تم التوفيق بين هذين الجانبين بقول النحاة إن الاسم الأول مبتدأ، والثاني فاعل سد مسد الخبر، يقول ابن يعيش: "واعلم أن قولهم: أقائم الزيدان؟ إنما أقاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام لأنه فعل وفاعل، و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى، أرادوا إصلاح اللفظ، فقالوا: (أقائم) مبتدأ و(الزيدان) مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ولم يكن خبراً محذوفاً على الحقيقة"<sup>(46)</sup>.

ومعنى ذلك أن هذه الجملة في الظاهر اسمية إلا أنها في الحقيقة والعمق فعلية، ولذلك عدت - مع ما يشبهها - من الأنماط التحويلية في النحو العربي<sup>(47)</sup>، وأما إذا أردنا أن نجعل بين هذين الجانبين (الظاهر والعمق) في تصنيف هذه الجملة فلا نجد أمناً - بناء على نظرة النحاة أنفسهم - إلا أن نجعلها جملة وسطاً بين الجملتين الاسمية والفعلية. ونحن نرى أن معالجة هذه الجملة بتلك الطريقة ووضعها في هذا التصنيف، يدفع النقد الذي وجه إلى النحاة في معالجاتها، على أساس أن مقتضى تحليلها لها أنها جملة تتكون من مسندين إليهما لا غير هما المبتدأ والفاعل<sup>(48)</sup>، كما أننا بذلك نكون متفقين مع

يُميزها<sup>(37)</sup>، وفي هذه اللغة يكون لتقديم الركن الاسمي أو الفعلي على الآخر، فضلاً عن صور التقديم المختلفة بصفة عامة، دلالة ملموسة غالباً، ما لم يكن هناك داع لفظي للتقديم، وهذه الدلالة تظهر بوضوح عند تحليل النصوص خاصة.

وفي هذا السياق نود أن نشير إلى أن جملة الاستفهام عموماً تُنظر إليها على أن المفترض فيها أن تكون فعلية من قبل أن الاستفهام معنى إنشائي يقتضي الفعل ويطلبه، ولذلك كان الأصل في حروف الاستفهام - من وجهة نظر النحاة - ألا يليها "إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدعوا بعدها بالأسماء والأصل غير ذلك"<sup>(38)</sup>. وبناء على هذا فإذا كانت أداة الاستفهام تأتي اسماً أو حرفاً، فإن الجمل التالية من الممكن أن تمثل هذا الأصل المفترض:

أقام زيد؟ هل ذهب محمد؟ من قام؟

**فأما الجملة الأولى:** وهي المبدوءة بالهمزة (أقام زيد؟) فإنها إذا قدم فيها الاسم وصارت: أزيد قام؟ فإنها ينبغي أن تكون اسمية في الصورة والحقيقة لأن الهمزة - كما ذكر سيبويه - أصل حروف الاستفهام ولها من التصرف ما يسمح لأن يبتدأ بعدها بالاسم أو الفعل، ومن ثم فنحن لا نأخذ برأي الأخفش أو غيره الذي يختار أن يكون الاسم في هذا مرفوعاً بفعل مقدر قبله<sup>(39)</sup>.

**وأما الجملة الثانية:** وهي المبدوءة بهل (هل ذهب محمد؟) فإذا قدم فيها الاسم على الفعل وصارت: هل محمد ذهب؟ فإن سيبويه يجعل هذا قبيحاً ولا يجوزه إلا في الشعر، لأن (هل) ليس لها من التصرف ما للهمزة، فينبغي إذن أن يراعى معها الأصل وهو مجيء الفعل بعدها<sup>(40)</sup>.

**وأما الجملة الثالثة:** (من قام؟) فلا يصح فيها إلا أن تكون بهذا الشكل، وقد ذكر الدماميني أنها اسمية في الظاهر فعلية في الحقيقة لأن أصلها - بناء على ما سبق: أقام زيد أم عمرو أم خالد؟ إلى غير ذلك، ثم اختصرت هذه الذوات المختلفة في (من) وضمنت معنى الاستفهام، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل<sup>(41)</sup>.

وتظهر النظرة المزروجة في معالجة هذه الجملة الاستفهامية الأخيرة عندما يجاب عليها بالاختصار خاصة والاقتصار على ذكر المسئول عنه فيقال - مثلاً: زيد: فالمشهور أن المذكور في هذه الحال فاعل والفعل حذف لدلالة السؤال عليه، والتقدير: قام زيد، والدليل على هذا أن النحاة يتناولون مثل هذه الجملة غالباً في باب الفاعل عند الحديث عن جواز حذف الفعل<sup>(42)</sup>. ولكن الرضي يرى أن جملة الجواب هنا ينبغي أن تكون اسمية، أي أن يكون التقدير: زيد قام لأن مطابقة الجواب للسؤال في الظاهر أولى، ولأن السؤال عن القائم لا عن الفعل

حقيقته التي ينطوي عليها لفظاً ومعنى.

والسمات المميزة التي تتسم بها هذه الإضافة وتجعلها معنوية وتؤكد ذلك هي:

(أ) أن المضاف فيها يكون اسماً جامداً لا صفة مضافة إلى معمولها نحو: بيت محمد وضرب زيد. وبعض هذه الأسماء الجامدة قد تكون لازمة للإضافة لأنه لا يفهم معناها بغير متمم، وهي نوعان: ظروف نحو: عند ولدى، وغير ظروف نحو: كلا وكلتا وغير ومثل ووحد وذئ، [وكل] الواقعة توكيداً أو نعتاً، [وأي] الواقعة صفة لنكرة مذكورة أو حالاً لمعرفة نحو: دعوت أمراً أي أمريء وهذا زيد أي رجل.

(ب) يترتب على كون المضاف في هذه الإضافة اسماً جامداً لا صفة أنها إضافة خالصة من تقدير الانفصال والتتوين على عكس الإضافة اللفظية، وكون فائدتها راجعة إلى المعنى.

(ج) المشهور في الإضافة المعنوية أنها تكون بمعنى أحد حرفين: (اللام) إذا وردت بمعنى الملك والاختصاص نحو: مال زيد وأرضه، أي مال له وأرض له، و(من) إن كان معناها بيان النوع نحو: خاتم فضة وثوب خز<sup>(53)</sup>، وقد اختار الرضي ذلك<sup>(54)</sup>، ولكن نحاة آخرين- كابن مالك- يرون أن هذه الإضافة قد ترد أيضاً بمعنى (في) نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ الْخَصَامُ﴾<sup>(55)</sup> وقوله أيضاً: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾<sup>(56)</sup> ومثل هذا أيضاً قولنا: قتيل كربلاء<sup>(57)</sup>.

(د) إن هذه الإضافة تفيد التعريف مع المعرفة والتخصيص مع النكرة نحو: كتاب عمرو و غلام رجل<sup>(58)</sup>. ويستثنى من هذا إضافة بعض الأسماء المبهمة كغير ومثل وشبيه.

(هـ) إن المنادى المضاف إضافة معنوية لياء المتكلم نحو: يا غلامي، يجوز في يائه- إلى جانب التسيك والفتح- حذفها، وقلبها ألفاً، والاستغناء عنها بالفتحة بعد القلب، وسبب جواز هذه الوجوه هنا شدة اتصال المضاف بالمضاف إليه وامتزاجهما معاً وعدم نية الانفصال<sup>(59)</sup>.

(و) من خصائص هذه الإضافة سمة خاصة تتعلق بإضافة المصدر. ولكن قبل أن نبين ذلك ينبغي أولاً أن نؤكد أن إضافة المصدر إلى معموله المرفوع أو المنصوب المشهور فيها والأصح أنها معنوية، وقد ذكر النحاة لهذا أدلة كثيرة منها استدلال الرضي على إفادة الإضافة في المصدر التخصيص والتعريف بقوله: "إن إضافته محضة، وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلعدم موازنته، وأما معنى فلأنه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمته وهي أن، بخلاف الصفة فإنها تؤدي معنى الفعل بلا ضميمته، تقول: أعجبنى ضرب زيد عمراً، أي أن ضرب زيد عمراً، وتقول: زيد

من مَيَّر هذه الجملة الوصفية في تصنيف مستقل عن الجملتين الاسمية والفعلية لكونها تبدأ بوصف وهو ذو خصائص متميزة، وإن كنا لا نوافق على أن تعرب هذه الجملة بطريقة أخرى غير التي أشرنا إليها<sup>(49)</sup>.

2- جملة المصدر المبتدأ المضاف إلى ضمير والعامل في صاحب الحال بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه نحو: ضربي زيداً قائماً.

والذي يجعلنا نصنف هذه الجملة بأنها وسط بين الاسمية والفعلية سببان، الأول: أن النحاة برغم اختلافهم في توجيه هذه الجملة عموماً اتفقوا على أن معناها هو: ما أضرب زيداً إلا قائماً، أي إن المصدر هنا شديد الدلالة على أنه قائم مقام الفعل، بل إن بعضهم- وإن كان هذا رأياً ضعيفاً- أعرب "ضربي" فاعلاً لفعل مضمر تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً، أو ثبت ضربي زيداً قائماً<sup>(50)</sup>.

والسبب الثاني: أن هذه الجملة تشتمل على مبتدأ يختلف في خبره على آراء معظمها يتفق على أنه لا يوجد لهذا المبتدأ خبر ظاهر، بل إن ابن درستويه وابن بابشاذ ينفيان أن يكون له خبر مطلقاً. وأما غيرهما من النحويين، فالكوفيون يقدرون له خبراً محذوفاً بعد الحال، والتقدير عندهم: ضربي زيداً قائماً حاصل، والأخفش يذهب إلى أن الخبر حذف وسدت الحال مسده، وهذا الخبر مصدر مضاف إلى صاحب الحال وتقديره: ضربي زيداً ضربه قائماً. وأما جمهور البصريين فيرى أن الخبر ظرف متقدم مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر والتقدير عندهم: ضربي زيداً إذا كان قائماً<sup>(51)</sup>.

وبناء على ذلك؛ يمكننا القول بأنه مادامت هذه الجملة تبدأ باسم معناه فعل وليس له خبر ظاهر لسد غيره مسده، فإن الأولى أن تعد جملة وسطاً بين الاسمية والفعلية لمشابتها إلى حد ما- رغم التفاوت- جملة (قائم الزيدان؟) من هذه الجهة.

- المركب الإضافي:

الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً<sup>(52)</sup>، وهي- كما هو معروف- نوعان: معنوية ولفظية، ويمكننا في ضوء ما ورد من نماذج في المادة عينة الدراسة [ مقامات الحريري ] أن نتناول هذين النوعين من حيث الشكل والمعنى على النحو التالي:

### 1- الإضافة المعنوية:

إلى جانب تسمية هذه الإضافة بالمعنوية فإنها تسمى أيضاً بإضافة المحضة، وذلك لأنها خالصة، أي أنها حقيقية لا تعارض فيها بين ظاهر اللفظ وباطنه، وهذا يعني أن الجزء الأول في تركيبها مضاف إلى الجزء الثاني ومنسوب إليه ومؤثر فيه الجر ولا يجوز أن ينون في هذا التركيب، فهذه هي

المعاني وما قد يؤدي إليه من اللبس، فضمنوا قواعدهم تقريراً ينفى اللبس ويؤمى إلى وجوده البنية العميقة<sup>(66)</sup>.  
أما النوع الثاني من الإضافة فهي الإضافة اللفظية وهي مبسطة بشيء من التفصيل في كل المصنفات النحوية، وليس هذا موضع التفصيل فيها.

### المبحث الثاني

#### التركيب الفعلي وأثره في الدلالة.

#### الأنماط العامة للتركيب الفعلي في المادة عينة الدراسة

بعد استقراء الباحث للمادة عينة الدراسة لاحظ أن التركيب الفعلي قد أنتج الأنماط الآتية:

- فعل + فاعل ظاهر.
  - فعل + فاعل (ضمير مستتر جازئ أو واجب).
  - فعل + نائب فاعل.
- فقد جاء النمط الأساسي للجملة الفعلية على الصورة المتعارف عليها للجملة (فعل+ فاعل ظاهر) نحو قول الحارث بن همام:

"طَوَّحْتُ طَوَائِحَ".<sup>(67)</sup>

"تَفَرَّجَ رُؤْيَتَهُ".<sup>(68)</sup>

"هَدَنْتِي فَاتِحَةَ الْأَطَافِ".<sup>(69)</sup>

وكذلك ورد الفاعل ضميراً مستتراً، وقد يكون هذا الاستتار جائزاً أو واجباً، على نحو ما ورد في قول الحارث بن همام: "اقتعدت"<sup>(70)</sup>.

فقد ورد هذا التركيب في شكل الكلمة الواحدة إلا أن تحليله يجعله ينقسم إلى فعل + فاعل جاء على صورة الضمير المتصل، وهي لاصقة تقيد من قام بالفعل.

وقول الحارث ابن همام:

"فَدَخَلْتُهَا"<sup>(71)</sup>.

وجاء الفاعل ضميراً مستتراً استتاراً واجباً في نحو قول الحارث:

"أَمْلِكُ"<sup>(72)</sup>.

و"يَتَقَلَّبُ فِي قَوَالِبِ الْاِنْتِسَابِ، وَيُخَيِّطُ فِي أَسَالِيبِ الْاِكْتِسَابِ".<sup>(73)</sup>

و "أَجْلُو هُمُومِي وَأَجَلِّي".<sup>(74)</sup>

و "لَبِئْنَا عَلَى ذَلِكَ بُرْهَةً".<sup>(75)</sup>

وجاء الفعل مبنياً لما لم يُسم فاعله، لذا ورد بعده نائب الفاعل الذي ورد بصور مختلفة، فقد ورد نائب الفاعل جاراً ومجروراً على نحو ما ورد في المقامة الثانية الحلوانية: "فكان لمحاسن آلاته، يُلبس على علاته، ولسعة روايته يُصنبي إلى رؤيته، ولخلاصة عارضيه، يُرْعَبُ عن مُعارضته، ولعذبة إبراده،

ضارب عمراً، أي يضرب عمراً... فلما كانت الصفة أقوى شبيهاً بالفعل، كانت أولى بعملها عمل الفعل، فكان تقدير الانفصال فيها أظهر، فمن ثم كانت إضافتها إلى معمولها لفظية، وإضافة المصدر إلى معموله محضة، فيختص المصدر أو يتعرف بنسبته إلى فاعله أو مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام وتعرفه بزید<sup>(60)</sup>.

ومن الأمثلة على معنوية إضافة المصدر انتقاء لوازم التنكير عنها من دخول رُبِّ وأل ونعت المصدر المضاف بالنكرة، بالإضافة إلى ورود نعت بالمعرفة كما في قول الشاعر (الخفيف):

إن وجدني بك الشديد أراني

عاذراً فيك من عهدت عدولاً<sup>(61)</sup>

وبالإضافة أيضاً إلى مجيء تأكيد بالمعرفة كذلك كما في قول ابن مقبل من (الطويل)<sup>(62)</sup>:

فلو كان حبي أم ذي الودع كلّه

لأهلك ما لم تستمعه المسارح

أما السمة المعنوية الخاصة التي توجد في إضافة المصدر فتتمثل في أن إضافته أحياناً تعد موضعاً لاحتمال أكثر من معنى، ويقع ذلك نتيجة لصورتين من الصور الخمس لإضافة المصدر المتعدي والتي مر ذكرها في موضع سابق؛ ففي أصل هاتين الصورتين لا يكون هناك لبس، ونعني: حالة أن يضاف المصدر إلى الفاعل ويحذف المفعول وهو مفهوم نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾<sup>(63)</sup>، وحالة أن يضاف المصدر إلى المفعول ويحذف الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾<sup>(64)</sup>. والذي يحدث أحياناً أن المصدر يأتي مضافاً دون قرينة ظاهرة تبين ما إذا كان مضافاً إلى الفاعل أو المفعول ويصدق ذلك على نحو هذين المثالين:

زيارة بعض الناس تجلب الهم - نقد تشومسكي نقد مقبول.

وفي هذه الحال يحتاج إلى قرينة خارجية لتكشف المعنى الذي يحتمل أن يكون - بالتطبيق على المثال الثاني - "نقد أحدهم لتشومسكي نقد مقبول"؛ فيكون هذا من إضافة المصدر إلى مفعوله مع حذف الفاعل، وقد يحتمل أن يكون التقدير: "نقد تشومسكي لأحدهم نقد مقبول"؛ فيكون هذا من إضافة المصدر إلى فاعله مع حذف المفعول<sup>(65)</sup>.

إن هذه السمة الدلالية لإضافة المصدر يعبر عنها بأنه قد يكون مضافاً إلى فاعله أو إلى مفعوله وإضافة المصدر بهذا تعد مثلاً جلياً من أمثلة مختلفة لمبدأ لغوي مهم هو تعدد المعنى مع توحيد المبنى، وقد عالج النحاة العرب هذا الموضوع "في إطار قواعد الإضافة معالجة تجزم بأنهم أحسوا بافتراق

يُسَعَفُ بمراده". (76)

وعلى طريقة الحارث بن همام جاء نائب الفاعل في السجع اسماً ظاهراً حيث حكى الحارث بن همام قال: "كَلِفْتُ مُدَّ مِبِطْتُ عَنِّي التَّمَانُ، وَنِيطْتُ بِي الْعَمَائِمُ..". (77)

وجاء أيضاً: "وقد قيل فيما غير من الزمان عند الامتحان يُكْرِمُ الرَّجُلُ أَوْ يُهَانُ"، ففي هذا المثال جاء الفعل "يُكْرِمُ" مبنياً للمجهول فتحول إلى "يُكْرِمُ" ، وجاء بعده نائب الفاعل كلمة الرجل، أما الجزء الثاني من التركيب فيمثل نمطاً فرعياً خاصاً حيث بُنِيَ الفعل [يُهَيِّنُ] للمجهول وحذف نائب الفاعل اعتماداً على قرينة ذكرها مع جزء التركيب الأول.

وأيضاً من الصور في بناء الماضي للمجهول بناء الفعل [عرف، حي] يقول الحارث بن همام: "... فاستعدته وقلت له: قد عُرِفْتُ بوشيك، فاستقم في مشيك، فقال: إن كُنْتُ ابن همام؛ فحُيِّيتَ بين كِرَامٍ..". (78).

وتجدر الإشارة إلى أن الجملة الفعلية احتلت مكانة كبيرة عند النحاة القدماء، فقد ذكروا في إطار حديثهم عن **الجملة الفعلية** أن الفاعل مرفوع أبداً: والمفعول به إذا ذكر الفاعل، فهو منصوب أبداً. نقول: "قام زيد"، قام: فعل ماضٍ، و"زيد": رفع بفعله: وفي التنثية: "قام الزيدان"، وفي الجمع: "قام الزيدون". وإنما قلت: "قام" ولم تقل "قاموا"، وهم جماعة، لأن الفعل إذا تقدم الأسماء وحُدَّ، وإذا تأخر ثني وجمع الضمير الذي يكون فيه. مثل ذلك: "خرج عبد الله، وانطلق أخوك، وطاب خبرك، وظفرت يدك"، وما أشبه ذلك.

وتقول: "ضرب زيد عمراً"، رفعت "زيداً" بفعله، ونصبت "عمراً"، بوقوع الفعل عليه.

وفي التنثية: "ضرب الزيدان العمرين"، وفي الجميع: "ضرب الزيدون العمرين"، وتقول: "أكرم أخوك أباك"، "وشرب محمد الماء"، "وأروى أخاك الماء"، و"ركب الفرس عمرو". وكذلك ما أشبهه.

لقد أشار المحدثون إلى فكرة الاستعانة بالمنهج التحويلي في تحديد العلاقات في بعض التراكيب الفعلية من نحو: قتل زيد، فقد يكون زيد هو القاتل، وقد يكون هو المقتول، وبتعبير النحاة يكون هذا من قبيل إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله، ونستطيع بالمنهج التحويلي إدراك الفرق بينهما بأن نجرب إحلال الفعل محل المصدر، نجد أن "قتل زيد" تقابل:

"قتل زيد" بفتح القاف، أو "قتل زيد" بضم القاف، أي أن هذا المصدر يقابل الفعل المبني للمعلوم أو المبني للمجهول، وهذا ما يفسر كون هذا التركيب حاملاً لإمكانيتين اثنتين في التعبير... ونستطيع كذلك بالمنهج التحويلي إدراك الفرق بين المفعول به الأول والمفعول به الثاني في الجملة العربية، ففي

الجملة: "أعطيت التلميذ كتاباً" يظهر الفرق الوظيفي بتحويل هذه الجملة إلى المبني للمجهول: "أعطى التلميذ كتاباً" و"أعطى كتاباً إلى التلميذ"، وهنا جاء المفعول الأول قابل عند التحويل لحرف الجر، ولكن المفعول الثاني جاء غير قابل لحرف الجر" (79).

وإذا كانت الاستعانة بالمنهج التحويلي مفيدة حين تحليل الجملة العربية نحوياً، ومعرفة وظائف الكلمات فيها، فإن بعض المحدثين اتخذ هذا المنهج وسيلة للهجوم على باب المبني للمجهول في النحو العربي، واتهام معطيات القدماء بالزيف، فإن تلك المعطيات ليست ناقصة أو غير ذات تمثيلية فحسب، بل هي أيضاً معطيات تحتاج إلى نظر في بعض الأحيان، نجد في (الهمع) مثلاً عدداً من التراكيب المبنية للمفعول، اعتبرها بعض النحاة تراكيب سليمة، وهذا بعض منها:

- كَيْنَ قَائِم.
- كَيْنَ قِيم.
- اختير الرجالُ زيداً.

### المبحث الثالث

#### وسائل للربط النصي في مقامات الحريري (الحذف والإحالة)

تعدُّ الجملة - منذ القدم - أكبر الوحدات اللغوية التي انصبَّ عليها درس البلاغي والأسلوبي القديم، وإن تجاوزت الدراسة في البلاغة القديمة نطاق الجملة، فلم تزد على دراسة الترابط القائم بين جملتين، فيما يعرف بمبحث الفصل والوصل في البلاغة العربية، وكذلك ما يتصل بالإيجاز والإطناب والمساواة؛ حيث ينصب الحكم في هذه المباحث على جملة الكلام، غير أن هذه الدراسة لم ترقَ إلى معالجة النص بوصفه وحدة كلية شاملة. (80)

ولذلك؛ لم تتجاوز البحوث البلاغية القديمة المستوى التركيبي "إلى النطاق الدلالي للفقرة الكاملة أو المتتالية النصية، فضلاً عن أنه لم يشمل نصاً تاماً في البلاغة القديمة، بينما يقوم علم النص بتناول بناء فقرة أو فصل من النص أو النص كله.

وفي المقامات، يجب أن ندرس الترابط النصي فيه على مستوى المقامة الواحدة التي قالها الراوي، ولذلك يمكن تناول الترابط النصي للمقامة الواحدة، من خلال سياق الحال والموقف، ومن خلال السياق الكبير، وكوّن النص موجهاً لجماعة ذات سمات خاصة.

وقد يكون السياق المحيط بالنص هو أداة التماسك الرئيسة في النص، ولهذا لا يمكن فهم النص إلا من خلال إدراك السياق المحيط بالنص؛ ولذا فمن الطبيعي أن يمثل السياق



ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد: **(وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ** **الْحُسْنَى)**<sup>(83)</sup>، ومحدوقاً مرفوعاً نحو: **(إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ)**<sup>(84)</sup> إن قَدَر: لهما ساحران.

ومن الواضح هنا أن ابن هشام أدرك أن الضمير في: "زيد ضربته" يرجع إلى زيد، وبهذه العودة إلى زيد تحقق الارتباط بين زيد المذكور وجملة "ضربته"، وكذلك أدرك أن هناك ضميراً محذوقاً في قوله تعالى: **(وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)**، وإلا لم يكن هناك ارتباط بين كلمة "كل" والجمله التي تليها، ولا بد من هذا الرابطة ليتحقق للنص ترابطه وتماسكه.<sup>(85)</sup>

وبالتطبيق في المادة عينة الدراسة نلاحظ أن الضمير في مقامات الحريري بأنواعه المختلفة قد يكون محيلاً لشيء داخل المقامة نفسها، وقد يكون الشيء المحال إليه خارج المقامة ناهيك عن أن يكون هذا الشيء في مقامة أخرى غير المقامة التي ذكر فيها الضمير وإحالاته، فقد ورد ضمير الإشارة [هذه] محيلاً إلى مجموعة من النعوت التي تقدم ذكرها في المقامة، يقول الحارث بن همام في المقامة السادسة المراغية: "... من قارع هذي الصفاة وقريع هذه الصفاة...". فهي إحالة إلى سابق.<sup>(86)</sup>

وقد أحال الضمير إلى شيء غير مذكور في النص، كما في المقامة السابعة البرقعيدية يقول الحارث: "... فلما أظَلَّ بفرضه ونفله. وأجلب نجيله ورَجُلُه..." حيث جاءت هذه الضمائر هنا محيلاً إلى لأشياء خارج المقامة وغير مذكورة صراحة ولكن أحال إليها بالضمير، وهو في المثال السابق يحيل إلى زكاة الفطر، وصلاة العيدين، وجمع أصحاب الخيل والرجال وجاء بهم وضرب بهم المثل... إلخ.<sup>(87)</sup>

#### الإحالة:

**الإحالة في اللغة:** التحول والانتقال من موضع إلى آخر، وهي عند المهتمين بالنص لا تخرج عن هذا المفهوم، إذ إن الترجمات العربية لهذا المصطلح دارت في فلك الإرجاع، والإرجاعية، والمرجعية<sup>(88)</sup>.

وقد عرفها الأزهر الزناد بأنها: " قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر، أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب، وشرط وجودها هو النص، وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر، وهي لذلك تتميز بالإحالة على المدى البعيد " <sup>(89)</sup>، غير أن هذا التعريف يحتاج إلى إعادة نظر، إذ أنه ليس جامعاً، حيث إن هناك قسماً كبيراً من الألفاظ تملك دلالة مستقلة وتملك القدرة على الإحالة، وذلك عن طريق تكرارها، ولذلك يستدرك لاحقاً بقوله: وتشمل الإحالة بالعودة على نوع آخر من الإحالة يتمثل في تكرار لفظ، أو عدد من

دوراً بارزاً في تحديد معنى النص وتماسكه.

فالسباق عنصر أساسي من عناصر التماسك مثل: المرجعية والإبدال والحذف، والعطف والتماسك المعجمي، وهذه الأدوات الخمس هي أدوات التماسك النصي التي أبرزها هاليدي<sup>(81)</sup> ورقية حسن في مقدّمة كتابهما عن التماسك في الإنجليزية.

وهما يقسمان المرجعية إلى:

- شخصية، ويعنون بها الضمائر.
- إشارية ويعنون بها أسماء الإشارة.
- ومقارنة مثل (أفضل، أكثر...).

وقد لخص أحد الباحثين أدوات التماسك السابقة في نوعين: أدوات تماسك أو ترابط خارجية، مثل: السياق والإحالة الخارجية.

أدوات تماسك داخلية: ومنها ما هو شكلي، كالعطف والتكرار والمعجم، ومنها ما هو دلالي، مثل المرجعية والإبدال والحذف والتكرار بالمعنى، وأخرى مشتركة وهي العطف.

وليس من منهجية البحث أن نقارب هذه الأدوات أو الوسائل جميعها في هذا البحث، ولذا سنكتفي بعرض بعض النماذج للتحليل النصي؛ استدلالاً بالقليل على الكثير، وإلقاء لبذرٍ لعلها تُثمر فيما بعد، وفتحاً لطريق أعلم أن الباحثين قد أعرضوا عن السير فيه.

ولقد أصبح الترابط النصي من أهم وأشهر المعايير التي يقوم عليها التحليل النصي؛ ولذلك اعتبره بعض الباحثين شرطاً ضرورياً وكافياً للتعرف على ما هو نص، وعلى ما ليس نصاً؛ لأن النظرة إلى النص تعدّه "بنية مركبة متماسكة ذات وحدة كئيّة شاملة"، أو هو "تتابع مترابط من الجمل"، وعلى ذلك فتتحقق الترابط النصي في النص دليلٌ على نصيّته؛ ولذا صار الترابط النصي أهم معيار للنص.<sup>(82)</sup>

ولذلك سنقارب بعض النصوص محاولين بيان ترابطها أو تماسكها من خلال أداة المرجعية ودورها في تماسك النص، وإن كنا سنقوم بهذه المقاربة من خلال السياق الذي يُعد في ذاته أداة خارجية هامة للتماسك النصي.

وللضمير وظيفة نصية تتمثل في قدرة الضمير على تحقيق التماسك والترابط في النص، من خلال علاقة الضمير بما يُحيل أو يشير إليه؛ ولذلك اهتمّ به علماء اللغة النصيون وأولوه عناية كبيرة في التحليل النصي.

وإذا عدنا إلى تراثنا فسنجد إدراك النحاة لهذه الوظيفة النصية للضمير، فقد جعله ابن هشام الأصل في الروابط النصية، فقد ذكر تحت عنوان روابط الجملة بما هي خبر عنه أنّ "الضمير الأصل؛ ولهذا يُربط به مذكوراً كـ "زيد ضربته"،

دَفْنُ الأتراب ولا يهُو لَكُمْ هيل التراب... (96) يلاحظ في هذا النص أن الضمير في كلمة " مداواتها " يعود أو يحيل إلى سابق أو متقدم وهو قوله: قلبي القساوة؛ فهنا يعود الضمير على مفسر سبق التلطف به وهذا النوع يطلق عليه إحالة بالعودة؛ كما أن العنصر الإشاري المذكور في النص قوله: " لمثل هذا " الذي سبق ذكره في النص هو الذي يفسر المبهم سواء أكان ضميراً أو اسم إشارة أو غير ذلك. أما الإحالة إلى لاحق، وهي التي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها وهي تشير إلى شيء لم يأت بعد، ولكن على وشك أن يشار إليه، ومن ذلك ضمير الشأن في العربية أو غيره من الأساليب، ومن أمثلة الإحالة إلى نص لاحق، النصوص التي يشار إليها بعبارة: ما يلي أو. الآتي: أو ما يدل على هذا المعنى فضلاً عن العلاقة بين عنصري الإحالة.

ومما يشير من الضمائر إلى لاحق قول الحارث في النص السابق أيها الغافلون، وشمروا أيها المقصرون... ما لكم لا يحزنكم دفن الأتراب ولا يهولكم هيل التراب.

ففي مثل هذه الإحالة تحيل أيها إلى لاحق وتحيل عبارة ما لكم لا يحزنكم دفن الأتراب إلى لاحق أيضاً، وتشير معظم الضمائر المتصلة إلى لاحق.

ومن خلال النص السابق، ومروراً بنصوص مقامات الحريري، يرى الباحث أن الإحالة ذات المدى القريب أكثر وضوحاً، وأقل فائدة في إحداث الاتساق بين أجزاء النص، وذلك لأنها تتعدي نطاق الجملة وترتبط بين جمل متباعدة، فلابد لقارئ النص إذا ما وصل إلى عنصر إحالي أن يرجع إلى الجمل السابقة له حتى يصل إلى مفسر هذا العنصر الإحالي، وهكذا يتم الربط بين هذه الجمل ليحدث الاتساق بين أجزاء المقامة الواحدة ناهيك عن مجموع المقامات ككل.

ومن هنا يرى الباحث أن أي إحالة داخل النص هي إحالة نصية، وأي إحالة خارج النص هي إحالة مقامية.

ويرى الباحث أن الضمائر في ظل نصوص مقامات الحريري جوهرية للغاية جاءت من أجل إثبات تأثير البنية النحوية في بناء النص واتساقه مما دفع إيزنبرج إلى أن: عدّ الإضمار الوسيلة إلى سمة في بناء النص، فنظر إلى الجمل التي يرتبط بعضها ببعض بسلاسل إضمار على أنها تكوّن نصاً، وأنه عندما يستبدل الإضمار يبدأ نص جديد (97).

هذا وتلعب الضمائر دوراً مهماً في ترابط النص واتساقه؛ مفرداً على مرجع يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه، ف ليست وظيفة الضمير هي، الإحالة أو التعويض عن الاسم الظاهر؛ لكن تتعدها إلى كونه رابطاً يحقق التماسك النصي،

الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصد التأكيد، وهو الإحالة التكرارية(90)، غير أن هذا التعريف يحتاج إلى إعادة النظر أيضاً، لأنه ليس شرطاً أن تبدأ الجمل بالعناصر التكرارية، فهي - العناصر التكرارية - ترد متعددة المواضع، وتقوم بذات الدور الإحالي الرابط، وأرى أنه كان عليه أن يطلق الحكم دون تخصيصه.

كما تساهم الإحالة في تشكيل وحدة النص، وربط العناصر المكونة لعالم النص وانتظامها، فهي تختصر العناصر الإشارية، وتعمل على عدم تكرار الألفاظ وإعادتها(91).

وتعد الإحالة من أبرز مفاهيم علم اللغة النصي، لأنها ببساطة وسيلة ربط مهمة(92) بل إنها من أقوى وسائل الربط(93) ليس على مستوى التراكيب المتقاربة وحسب، لأنها تتخطى ذلك إلى الربط بين الأجزاء المتباعدة في فضاء النص(94).

يقول د. سعيد حسن بحيري: إذ يمكن من خلال هذه العناصر الإحالية أن تتشكل شبكة من العلاقات الإحالية بين العناصر المتباعدة في فضاء النص، وتتضام الأجزاء المتباعدة وتتأزر مع بعضها البعض، وينتج عن هذا الانسجام والانتلاف بين الأجزاء المتقاربة التي تتربط من خلال روابط حرفية في الأغلب والأجزاء المتباعدة التي لا يمكن أن تقام الجسور بينها إلا من خلال عناصر قوية قادرة على هذا الربط الدلالي الإضافي بين المفاهيم والتصورات، ببنية متداخلة معقدة تشكل الأحداث الاتصالية التي تحدد كم ورود صبغ الإحالة بوجه عام في النصوص.

ولا يقتصر دورها على المرجعية اللفظية، فربما تتخطى ذلك إلى العلاقات بين العبارات والأشياء والأحداث، والمواقف، في العالم الذي يدل فيه بالعبارات ذات الطابع البدائي في نص ما، إذ تشير إلى شيء ينتمي إلى نفس عالم النص(95).

وهنا نعرض لأقسام الإحالة وما تؤديه داخل النص من خلال بيان دور الضمائر في الإحالة سواء إلى سابق أو إلى لاحق نذكر مثلاً من مقامات الحريري ونقوم ببيان الإحالة التي قامت بها الضمائر سواء أكانت إحالة داخلية (على سابق أو متقدم) أو إحالة إلى اللاحق، يقول حدث الحارث بن همام قال: " أنست من قلبي القساوة، حين حلت ساوة، فأخذت بالخبر المأثور في مداواتها، بزيارة القبور؛ فلما صرت إلى محلة الأموات، وكفات الرقات، رأيت جمعاً على قبر يحفر، ومجنوز يقبر، فأنحزت إليهم متفكراً في المال، مُتذكراً من دبح من الآل، فلما ألدوا الميت، وفات قول لبت، أشرف شيخ من رباوة، منحضراً بهراوة، وقد لقع وجهه بردائه، ونكر شخصه لدهائه، فقال: لمثل فلنعمل العاملون، فادكروا أيها الغافلون وشمروا أيها المقصرون، وأحسنوا النظر أيها المتبصرون، مالكم لا يحزنكم

المقامي، بينما يقصد بالحذف الذي يشارك في الربط النصي نوعا الحذف معاً، المقامي منه والمقال، لذلك يمكن أن يكون للتعريف السابق بقية يقترحها الباحث، وتدرج ضمنه فيصاغ على النحو التالي: الحذف إسقاط لغوي ويتضمن هذا المصطلح إكمال القول اللفظي بالجزء الغائب عن طريق التأويل أو الافتراض الذهني وعملية التحويل من البنية العميقة إلى السطح هي التي تبرز العنصر الناقص هذا في حالة الحذف المقامي، على حين يكون الوضع في الحذف المقامي بحذف عنصر أو أكثر من العناصر اللغوية المكررة في السياق النصي، والتي يمكن تحديدها اعتماداً على القرائن اللفظية المصاحبة، والحذف في كلتا الحالتين إحلال صفري لعنصر أو تركيب لغوي.

ونظراً لأهمية هذه الخاصية فقد لاقى الحذف عناية علماء اللغة العربية قديماً وحديثاً، حيث نجد عنه إشارات واضحة لدى علماء اللغة القدامى تحدد كيف يسهم الحذف في تحقيق ربط النص، فنجد أن السيوطي يشير إلى دور الحذف في حيك النص حيث أطلق على الحذف مصطلح (الاحتباك) قائلاً: ومأخذ هذه التسمية من الحبك، الذي معناه الشد والإحكام وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فحيك الثوب سد ما بين خيوطه من الفرج وشدّه وإحكامه، حيث يمنع عنه الخلل من السن والرونق، وبيان أخذه منه من أن مواضع الحذف من الكلام شبهت بالفرج بين الخيوط، فلما أدركها الناقد البصير بصوغه الماهر في نظمه وحركه، فوضع المحذوف مواضعه كان حاكباً له مانعاً من خلل يطرقة، فسد بتقديره ما يحصل به الخلل<sup>(102)</sup>.

والمشهور عند النحاة والبلاغيين أن تقسم هذه الأدلة أو القرائن إلى لفظية وحالية كتقسيم لغوي، أو مقالية ومقامية كتقسيم نصي، وهذه تعد قرائن غير صناعية، أضاف إليها ابن هشام قسماً آخر حيث ذكر أن للحذف شروطاً ثمانية، منها وجود دليل على المحذوف، وهذا الدليل إما حالي مثل قوله تعالى: (قَالُوا سَلَامًا): أي (سلمنا سلاماً)، أو مقالية مثل قوله تعالى: (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا)<sup>(103)</sup>، ويعد هذا الدليل غير صناعي، أما الدليل الآخر فهو صناعي، ويختص بمعرفته النحويون: لأنه يعرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قولك: (قمت وأصك عينه): والتقدير: (وأنا أصك): لأن (واو) الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من (قد).<sup>(104)</sup>

أولاً: القرينة الصناعية (الإعرابية).

قد يدل الإعراب الظاهر وحده على بعض العناصر المحذوفة، وقد يدل عليها بالإضافة إلى سياق المقال أو المقام،

ومن ثم له أهميته القصوى في التحليل النصي<sup>(98)</sup>؛ لذا فإن الضمائر من أبرز الأدوات التي يستعملها المتكلمون أو الكتاب للإحالة على كيانات معطاه سلفاً، مما يحقق التماسك النصي والاتساق على مستوى الجملة والنص.

ويمكن القول بوجود نصوص أخرى في مقامات الحريري موازية لما يذكره الراوي، وإن صرح فإنه يصرح بأجزاء منها، وهذه النصوص غير المذكورة يمكن معرفتها من المتلقي بحسب ثقافته، وحينما يقوم المتلقي بذلك يكون الكاتب قد نجح في دعم التواصلية بينه وبين المتلقي، ودفع الأخير إلى مشاركته في النص، وهو - الكاتب - حين يوازي بين نصه وتلك النصوص تقوم العناصر المحيلة بدورها في تماسك التراكيب المتضمنة لها، وتقوم بإحالة موازية في ذات الوقت إلى الشخصيات غير المعلن عنها داخل النص، والتي تقع في النصوص الأصلية الموازية، فينشأ ربط من نوع ثان بين المرجع الذي يقصده الراوي والمرجع الأساس في النص، وقد يتقبل المتلقي هذه الموازية في بعضها وقد يرفضها إذا تناولت بالتجريح شخصيات تحتل في ذاكرة الجماعة مكانة لا يليق بها أن تهبط عن مستوياتها.

وبالنظر في المادة عينة الدراسة نلاحظ أن الإحالة بأنواعها سالفة الذكر جاءت بكافة أنواعها، فقد ورد على لسان الحارث بن همام قوله: "... أويث في بعض الفترات، إلى سقي الفرات فلقبت بها كتاباً أبرع من بني الفرات وأعذب أخلاقاً من الماء الفرات فأطفت بهم لتهديبهم، لا لذهيبهم وكأثرتهم لأدبهم، لا لمآدبهم، فجالست منهم أضراب قعقاع بن شور..."<sup>(99)</sup>.

ينضح للباحث في هذا الجزء أن الراوي يحيل بتراكيبه وضمائره والألفاظ المعجمية إلى أشياء خارج النص أحياناً ودخله أحياناً أخرى، فسقى الفرات هي بلاد يسقيها الفرات، والفرات نهر يشق بلاد الروم وبلاد العراق، ويقع في البحر الحبشي وجريانه خمسمائة فرسخ، وأحال بقوله: "بني الفرات" إلى رجل أحذق وأزيد فضيلة والفرات رجل كان له أبناء مشاهير بالكتابة وتقلد الوزارة ويقال إنه يقصد صالح بن موسى، وأشار بذكر القعقاع ابن شور إلى رجل سيد من بني عبد الله بن دارم وكان يجعل من ماله نصيباً لمن يجالسه.<sup>(100)</sup>

الحذف:

- تعريف الحذف النصي ومفهومه:

الحذف هو إسقاط لغوي، ويتضمن هذا المصطلح<sup>(101)</sup> إكمال القول اللفظي بالجزء الغائب عن طريق التأويل أو الافتراض الذهني وعملية التحويل من البنية العميقة إلى السطح هي التي تبرز العنصر الناقص.

ذلك التعريف السابق يتماشى أكثر مع طبيعة الحذف

أنك رأيت صورة شخص؛ فصار آية لك على معرفة الشخص: فقلت (عبد الله وربي)، كأنك قلت (ذلك عبد الله)، أو (هذا عبد الله)، أو سمعت صوتاً، وعرفت صاحب الصوت: فصار آية على معرفته فقلت: (زيد وربي).<sup>(110)</sup>

وفي ذلك يقول الحارث بن همام: فقلت: "إذا شئت فالسرعة السرعة، والرجعة الرجعة، فقال: ستجد مطلي عليك، أسرع من ارتداد طرْفك إليك، ثم استن استنان الجواد في المضمار، وقال لابنه: بدارِ بدارِ.."<sup>(111)</sup>

وتعليقاً على النموذج السابق كأنك قلت أيضاً إذا شئت فالزم السرعة، وإذا شئت فعجل الرجعة، وكأنه قدر أيضاً أبرد بالجري.

وتكرر هذه العناصر تأكيداً، والفعل الناصب لهما يلزم إضماره مع التكرير، فإذا أفردت حاز إظهار الفعل. هذا وبالله التوفيق،،

#### الخاتمة:

- مما سبق ومن خلال عرض الباحث، يتضح الآتي:
- لاحظ الباحث أن الحريري في مقاماته يُكثر من الخبر في المواطن التي يقدم فيها للقارئ خلاصة تجاربه، وما انتهت إليه معارفه وقناعاته، في حين كان يلجأ إلى الإتيان عند إيراد الحجج والأغراض، ولاسيما الاستقحام والأمر.
- وردت صيغة الخبر للمبتدأ المفرد في سياق مقامات الحريري، كما ورد الخبر جملة اسمية وجملة فعلية فعلها مضارع وأخرى فعلها ماض.
- لاحظ الباحث تفوق المركب الاسمي على المركب الفعلي في المقامات من خلال تعدد الأمثلة الواردة تحت الأنماط في المركب الاسمي عنها في المركب الفعلي.
- تنوعت وسائل الاتساق النصي في المقامات ما بين وسائل لغوية، ووسائل معجمية، استطاعت جميعها أن تساهم في الترابط بين البنى الداخلية للمقامات.
- لاحظ الباحث أن الحذف كان واضحاً وضوحاً كاملاً، وذلك لدلالة القرائن والسياق عليه، وبهذا استطاع أن يؤدي دوره في الربط بين أجزاء المقامة، مما أدى إلى تماسكها دون نقص أو خلل في المعنى أو التراكيب.
- يكثر في المقامات ظهور الإحالة بالضمائر، غير أنه مع قلتها استطاعت أن تؤدي دوراً في ربط المعاني ببعضها ببعض.

فإذا ورد اللفظ منصوباً ومفيداً دون ذكر ناصب اعتماداً على قرينة لفظية أو حالية قدر النحاة له ناصباً كما في قولنا: (أهلاً وسهلاً ومرحباً) تقديره: (وجدت أهلاً)، و(سلكت سهلاً) و(صادفت رحباً) وقد حذف الفعل لكثرة الاستعمال ولدلالة القرينة الحالية عليه، وقد المحذوف فعلاً لمجيء هذه الأسماء منصوبة.

#### ثانياً: القرائن غير الصناعية (اللفظية والحالية): أ- القرينة اللفظية أو المقالية:

تلجأ اللغة إلى قرائن لفظية حددتها لتكون معالم واضحة تُعين على إبراز العلاقات السياقية النحوية بين المعاني الجزئية داخل الجملة أو بين معاني الجمل<sup>(105)</sup> وتتمثل هذه القرائن في اشتغال سياق الكلام سابقاً أو لاحقاً على ما يقيم العناصر المحذوفة، مما يبسر تقدير المحذوف استناداً على القول المكرر، ومن ذلك قول الحارث بن همام في المقامة الأولى الصناعية<sup>(106)</sup>، ثم قال لي: اذنُ فكل، وإن شئت فقمُ وقُل؛ فالتفتُ إلى تلميذه وقلتُ عَزَمْتُ من ذا، فقال هذا أبو زيد السروجي سراج الغُرباء؛ العجب مما رأيت."

نلاحظ في النص السابق أن جملة القول محذوفة، أي قل ما شئت وفي من ذا؟ أي الرجل، وقد سهل ما اشتمل عليه سياق النص على تقدير هذه العناصر المحذوفة.

وبذلك يمكن أن تكون القرينة اللفظية لاحقة ومن ذلك قول الحارث في المقامة الثانية الحلوانية: " فقال لمن يليه: ما الكتابُ الذي تنظرُ فيه، فقال ديوان أبي عبادة، المشهود له بالإجادة، فقال هل عثرت له فيما لمحتُه على بديع استمْلَحْتُهُ؛ قال نعم.."<sup>(107)</sup>، وتقدير العناصر المحذوفة هذا ديوان أبي عبادة وأيضاً قال نعم عثرت.

#### ب- القرينة الحالية:

إذا كانت القرينة المقالية (اللفظية) تؤدي بدورها كدليل على المحذوف إلى تحديده، فهناك من المحذوف ما يكون مدلوله سياقياً حيث يستدل عليه من سياق الحال ومفهومه، وهذا هو المقصود بالقرينة الحالية، فالمحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم المفلوظ<sup>(108)</sup>، مما دعا "عبد القاهر الجرجاني" إلى القول عن الحذف: " إنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدر أنطق ما تكون إذ لم تنطق، وأتم ما تكون إذ لم تبين"<sup>(109)</sup>.

ومنه أيضاً حذف المبتدأ عند وجود قرينة حالية تدل عليه وتغني عن ذكره، وقد بين سيبويه هذا الموضوع بقوله: " وذلك

## الهوامش

- (34) سورة البقرة: آية 15.
- (35) انظر: اللغة، لفندريس، ترجمة الدواخلي والقصاص، ص 162.
- (36) انظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص 135.
- (37) انظر: اللغة، ص 186-188.
- (38) انظر: الكتاب، 98/1، 99.
- (39) انظر: الكتاب، 99/1، 100، وشرح المفصل 81/1.
- (40) انظر: الكتاب، 99/1، 101، وشرح المفصل 81/1.
- (41) انظر: حاشية الصبان 188/1.
- (42) انظر مثلاً: شرح الرضي 197/1، وشرح المفصل 81/1.
- (43) انظر: شرح الرضي 197/1.
- (44) سورة التحريم: الآية 3.
- (45) سورة يس: الآيتان 78، 79.
- (46) انظر: شرح المفصل 96/1.
- (47) انظر: حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي ط1، ص 83.
- (48) انظر: أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 150-156.
- (49) انظر: الجملة الوصفية في النحو العربي، ص 143-148.
- (50) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 44/2.
- (51) انظر: شرح الرضي 277/1، وهمع الهوامع 45/2-47.
- (52) انظر: لأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، الطبعة الأولى، 501/2.
- (53) انظر: شرح المفصل 119/2.
- (54) انظر: شرح الرضي 207/2، 208.
- (55) سورة البقرة: الآية 204.
- (56) سورة سبأ: الآية 33.
- (57) انظر: شرح التسهيل 221/3 وما بعدها، وشرح المفصل 119/2.
- (58) انظر: شرح الرضي 209/2، 209.
- (59) انظر: شرح التسهيل 279/3، 281، 282.
- (60) انظر: شرح الرضي على الكافية 224/2، 225.
- (61) البيت بلا نسبة في الدرر 9/5، 251، وشرح التصريح 2/27، والمقاصد النحوية 3/366، وهمع الهوامع 2/48، 93.
- (62) ديوان ابن مقبل (تميم بن أبي بن مقبل العجلاني واحد من الشعراء المخضرمين بين الجاهلية والإسلام من بني العجلان بن عبدالله بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، ولا تعرف سنة ولادته ولا وفاته، وهو أحد المعمرين عاش 120 سنة نصفها في الجاهلية)، الطبعة الأولى. وانظر: الدرر اللوامع، 138/2.
- (63) سورة التوبة: الآية 114.
- (64) سورة فصلت: الآية 49.
- (65) انظر: الموسيقى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر
- (1) انظر حول هذه الدراسة: القضايا النحوية ذات الطابع الأسلوبي في مقامات الحريري.
- (2) راجع: عباس، الاقتباس القرآني والحديثي في مقامات الحريري.
- (3) انظر حول ذلك: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد 80، ج 4.
- (4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 12 / 498.
- (5) انظر: للأعلم الشنتمري، شعر زهير بن أبي سلمى، ص 38.
- (6) سورة مريم، آية 73.
- (7) انظر: شوقي ضيف، المقامة، ج 2، ص 9.
- (8) انظر: طليحات، أهل الكدية أبطال المقامات في الأدب العربي، ص 8.
- (9) انظر: مقامات الحريري، المقامة الصنعانية، ج 1، ص 32، 33.
- (10) نفسه، ص 35.
- (11) انظر: مقامات الحريري، المقامة الحلوانية، ج 1، ص 46.
- (12) نفسه، ج 1، ص 52.
- (13) نفسه، ص 57.
- (14) نفسه، ص 63.
- (15) نفسه، ص 63.
- (16) انظر: مقامات الحريري، المقامة الصنعانية، ج 1، ص 31.
- (17) نفسه، ص 33.
- (18) انظر: مقامات الحريري، المقامة الحلوانية، ج 1، ص 46.
- (19) انظر: أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، الطبعة الأولى، ص 64.
- (20) انظر: الاسترأبادي، شرح الرضي على الكافية، 129/3.
- (21) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 4-8.
- (22) انظر: شرح الرضي، 31-34.
- (23) انظر: غلاييني، جامع الدروس العربية، ط 23، ص 15-17.
- (24) انظر: شرح الرضي، 32/1.
- (25) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 121/9.
- (26) انظر: للسيرافي، شرح كتاب سيبويه، الطبعة الثانية، 146/1، 147.
- (27) انظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 242، 243.
- (28) انظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 55.
- (29) انظر: بناء الجملة العربية، ص 34.
- (30) انظر: أبو موسى، خصائص التراكيب، ط 2، ص 186.
- (31) انظر: دلائل الإعجاز، ص 128، 131.
- (32) انظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص 137.
- (33) انظر: دلائل الإعجاز، ص 110.

- اللغوي الحديث، ط2، ص 81، 82.
- (66) نفسه، ص 82.
- (67) انظر: مقامات الحريري، المقامة الصناعية، ج1، ص 27.
- (68) نفسه، ص 29.
- (69) نفسه، ص 29.
- (70) نفسه، ص 27.
- (71) نفسه، ص 27.
- (72) نفسه، ص 28.
- (73) انظر: مقامات الحريري، المقامة الحلوانية، ج1، ص 41.
- (74) نفسه ص 42.
- (75) نفسه، ص 42.
- (76) نفسه، ص 41، 42.
- (77) نفسه، ص 40.
- (78) انظر: مقامات الحريري، المقامة الدينارية، ج1، ص 76.
- (79) انظر: الدكتور محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ص 72، 73.
- (80) انظر: الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ص 29 وما بعدها.
- (81) Haliday & R. Hasan, cohesion in English, p. 5. (77)
- (82) انظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ص 29.
- (83) سورة الحديد: الآية 10.
- (84) سورة طه: الآية 63.
- (85) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 2/ 603، 605، 106/2، 107.
- (86) انظر: مقامات الحريري، المقامة المراغية، ج1، ص 113.
- (87) انظر: مقامات الحريري، المقامة البرقعيدية، ج1، ص 133.
- (88) انظر: شبل، علم لغة النص. النظرية والتطبيق، ص 119.
- (89) انظر: نسيح النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصاً، الطبعة الأولى، ص 118.
- (90) نفسه، ص 119.
- (91) انظر: أبو زنيد، نحو النص، إطار نظري ودراسات تطبيقية، الطبعة الأولى، ص 106، 107.
- (92) انظر: بحيري، ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي، ص 255.
- (93) نفسه: ص 255.
- (94) انظر: بحيري، من أشكال الربط في القرآن الكريم، مجلة فولفديترش فيشر، ص 146.
- (95) انظر: روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء: ط1، ص 320.
- (96) انظر: المقامة الساوية"، ج1، ص 215 - 216 - 217 - 218.
- (97) انظر: يوري لوثمان، تحليل النص الشعري بنية القصيدة، ط1، ص 121-123.
- (98) انظر: الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، 1/148.
- (99) انظر: مقامات الحريري، المقامة الفرائية، ج2، ص 184.
- (100) نفسه، ص 185.
- (101) راجع لمزيد من القول حول ظاهرة الحذف ما يلي: سيوييه، الكتاب، 1/320: 349، 2/141، 3/289، ودلائل الإعجاز، ص 112: 116، وهمع الهوامع: السيوطي، 206/1، 104/1، 105، 116، 124، 131، 146.
- see: D.Crystal(A)A Diccionary of linguistics and phonelies. pp, 107-108.
- (102) انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 3/183.
- (103) سورة النحل: آية: 30.
- (104) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 2/ 603، 605.
- (105) انظر: حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ط1، ص 157.
- (106) انظر: مقامات الحريري، المقامة الصناعية، ج1، ص 27-39.
- (107) نفسه، المقامة الحلوانية، ج1، ص 46 - 50.
- (108) انظر: الخصائص، ابن جني، 1/284.
- (109) انظر: دلائل الإعجاز، ص 146.
- (110) نفسه، 2/130.
- (111) مقامات الحريري، المقامة الدمايطية، ج1، ص 88.

## المصادر والمراجع

شبل، عزة، 2007 م، علم لغة النص: النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب، القاهرة.

السنتمري، الأعم، شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق: فخر الدين قباوة، 1970 م، المطبعة العربية، حلب.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، 1999م، الدرر اللوامع، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباي الحلبي وشركاه، بيروت، الطبعة الأولى.

ضيف، شوقي، 1964 م، المقامة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى.

طليمات، عبد النافع، 1957م، أهل الكدية أبطال المقامات في الأدب العربي، دار ابن الوليد.

عباس، عرفة حلمي، 2007 م الاقتباس القرآني والحديثي في مقامات الحريري، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد اللطيف، محمد حماسة، 1990 م، من الأنماط التحولية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط1.

غلابيني، مصطفى، 1991، جامع الدروس العربية، المكتبة المصرية، بيروت، ط23.

الفاقي، صبحي إبراهيم، 2000 م، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى.

فندريس، 1971 م، اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، مكتبة الأنجلو، القاهرة.

القيسي، أحمد بن عبد المؤمن، 1399هـ، شرح مقامات الحريري البصري، أشرف على طبعه ونشره، د. محمد عبد المنعم خفاجي، 1979م، الطبعة الثانية.

لوتمان، يوري، تحليل النص الشعري بنية القصيدة، يوري لوتمان، ترجمة د محمد فتوح، 1995م، دار المعارف، القاهرة، ط1.

أبو المكارم، علي، 2007 م، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

ابن منظور، 1968 م، لسان العرب، طبعة دار صادر، بيروت.

أبو موسى، محمد، 1980م، خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2.

الموسى، نهاد، 1987 م، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط2.

ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك وزميله، مراجعة سعيد الأفغاني، منشورات جامعة البعث.

ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، الطبعة الأولى، د.ت.

Crystal, D.A Dictionary of linguistics and phonologies.

Haliday and Hasan, R. cohesion in English.

القرآن الكريم.

الأستراباذي، محمد بن الحسن، 1398 هـ، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، 1978م، منشورات جامعة

قارونس، ليبيا.

الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تعليق: مصطفى أحمد النماس، 1408هـ، الطبعة الأولى.

أيوب، عبد الرحمن، 1957 م، دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو.

بحيري، سعيد، 2004 م، مدخل إلى علم لغة النص، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى.

بحيري، سعيد حسن، 1995 م، ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

بوجراند، روبرت دي م، النص والخطاب والإجراء، ترجمة د. تمام حسان، 1984، عالم الكتب، القاهرة، ط1.

الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، 1400 هـ، مكتبة القاهرة.

حجازي، محمود فهمي، 1998 م، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة.

حسان، تمام، 1979، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الحسن، محمود، مقامات الحريري والدراسات اللغوية، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 80، الجزء الرابع.

حميدة، مصطفى، 1997 م، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، مصر، ط1.

الراجحي، عبده، 1979 م، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة، بيروت.

الزناد، الأزهر، 1993 م، نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصاً، المركز الثقافي العربي، بيروت، دار البيضاء، الطبعة الأولى.

أبو زيد، عثمان، 2010 م، نحو النص، إطار نظري ودراسات تطبيقية، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 1431هـ.

السيرافي، شرح كتاب سيبويه، علق عليه رمضان عبدالتواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبدالكريم، الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.

السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

## **The Syntactic Structure and It's Impact on the Meaning, Grammar and Semantic of the Word**

*Bander M. Al-khaldi\**

### **ABSTRACT**

This research aims to shed light on the relationships linguistic and non-linguistic linked syntax, because of their significant impact on the meaning, grammar and semantic of the word, and through the application on the shrines of Hariri, as he tries to hear the application of some media about the text on those standings, in order to detect consistency means script - whether linguistic or lexical means - that lead to interdependence between the internal components built and external.

Study Will Be Presented to Him During The Next Papers.

**Keywords:** Syntactic Structure, Shrines of Hariri, Linguistic relationships.

---

\* University of Kuwait, Kuwait. Received on 18/4/2013 and Accepted for Publication on 30/10/2013.